



بسم الله الرحمن الرحيم

∞∞∞∞

تم رفع هذه الرسالة بواسطة / سلوي محمود عقل

بقسم التوثيق الإلكتروني بمركز الشبكات وتكنولوجيا المعلومات دون أدنى

مسئولية عن محتوى هذه الرسالة.

ملاحظات: لا يوجد





كلية الحقوق
قسم القانون الجنائي

الحماية الجنائية للشركات المساهمة

رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في الحقوق

إعداد الباحثة

نوره محمد أحمد حسين

لجنة الإشراف والدعم على الرسالة:

أ.د/ إبراهيم عيد نايل (مشرفاً ورئيساً)

أستاذ ورئيس قسم القانون الجنائي - كلية الحقوق - جامعة عين شمس.

أ.د/ السيد محمد عتيق (عضواً)

أستاذ ورئيس قسم القانون الجنائي - كلية الحقوق - جامعة حلوان.

أ.د/ مصطفى فهمي الجوهري (عضواً)

أستاذ ورئيس قسم القانون الجنائي - كلية الحقوق - جامعة عين شمس.

أ.د/ حسام رضا السيد (مشرفاً وعضواً)

أستاذ ورئيس قسم القانون التجاري والبحري المساعد - كلية الحقوق - جامعة عين شمس.

١٤٤٣هـ - ٢٠٢٢م



كلية الحقوق
قسم القانون الجنائي

صفحة العنوان

اسم الباحثة: نوره محمد أحمد حسين

اسم الرسالة: الحماية الجنائية لشركات المساهمة

الدرجة العلمية: الدكتوراه

القسم التابع له: القانون الجنائي

اسم الكلية: الحقوق

الجامعة: عين شمس

سنة التخرج:

سنة المنح: ٢٠٢٢م



كلية الحقوق
قسم القانون الجنائي

الحماية الجنائية للشركات المساهمة

رسالة مقدمة للحصول على درجة الدكتوراه في الحقوق
من الباحثة

نوره محمد أحمد حسين

لجنة الإشراف والحكم على الرسالة:

أ.د/ إبراهيم عيد نايل (مشرفاً ورئيساً)

أستاذ ورئيس قسم القانون الجنائي كلية الحقوق – جامعة عين شمس.

أ.د/ السيد محمد عتيق (عضواً)

أستاذ ورئيس قسم القانون الجنائي كلية الحقوق – جامعة حلوان.

أ.د/ مصطفى فهمي الجوهري (عضواً)

أستاذ ورئيس قسم القانون الجنائي كلية الحقوق – جامعة عين شمس.

أ.د/ حسام رضا السيد (مشرفاً وعضواً)

أستاذ ورئيس قسم القانون التجاري والبحري المساعد كلية الحقوق – جامعة عين شمس.

الدراسات العليا

ختم الإجازة: أجازت الرسالة: بتاريخ / /

موافقة مجلس الكلية موافقة مجلس الجامعة

بتاريخ / / بتاريخ / /

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿يَسْتَبْشِرُونَ بِنِعْمَةٍ مِّنَ اللَّهِ وَفَضْلٍ
وَأَنَّ اللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ الْمُؤْمِنِينَ﴾

صَدَقَ اللَّهُ الْعَظِيمُ

سورة آل عمران ، آية ١٧١ .



(وَقُلْ أَعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ) صدق الله العظيم

إلهي لا يطيب الليل إلا بشكرك.. ولا يطيب النهار إلا بطاعتك.. ولا تطيب اللحظات إلا بذكرك.. ولا تطيب الآخرة إلا بعفوك.. ولا تطيب الجنة إلا برؤيتك.

✚ إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة... ونصح الأمة.

رسول الله **سيدنا محمد** صلي الله عليه وسلم.

✚ إلى من كلله الله بالهيبة والوقار.. إلي من علمني العطاء بدون انتظار.. إلي من أحمل اسمه بكل اعتزاز وافتخار... إلي من ستبقي كلماته نجوما اهتدي بها اليوم والغد وإلا الأبد.. إلا الذي تمنيت من الله أن يمد في عمره ليри ثمارا قد ساعدني فيها كثيرا ودعمني بكل قوة عليها، وقد حان الآن وقت قطافها وبعد طول انتظار، ولكن لا نقول إلا ما يرضي الله، إنا لله وإنا إليه راجعون، والله الأمر من قبل ومن بعد.

أبي (الشيخ / حمودة النسي) رحمة الله عليه.

✚ أرجوا من الله أن يرحمه ويغفر له ويجعل مؤواه جنة الفردوس... أرجوا من الله أن يجعل عملي هذا صدقة جارية في ميزان حسناته.

✚ إلي الست الغالية والجميلة.. التي ساعدتني كثيرا، ودعمتني بكل ما لديها من قوة.. إلى من قدمت الكثير من عمرها لي وجعلتني أنا الآن.

أمي بارك الله في عمرها.

✚ إلى أغلى ما لدي في تلك الدنيا... إلى كل من دعا لي بالخير في كل أعمال حياتي.

إخوتي حفظهم الله (عبدالرحمن، فاطمة، خديجة، عائشة، محمد، دعاء).

✚ إلي كل الأصدقاء، ورؤسائي بالعمل، ومن كانوا برفقتي ومصاحبتي أثناء دراستي، إلي كل من لم يدخر جهدا في مساعدتي، إلي كل من ساهم في تلقيني ولو بحرف في حياتي الدراسية والعملية.

الباخت

نوره محمد أحمد حسين

شكر وتقدير

اشكر الله سبحانه وتعالى الذي مَنَّ عليا بإتمام هذا العمل المتواضع مع رجائي أن يتقبله مني ويجعله خالصاً لوجهه الكريم، وإنماماً بفضل الاعتراف بالجميل وتقديم الشكر والامتنان لأصحاب المعروف.

فإنني أتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلي معلمي وأستاذي العالم الجليل **معالي الأستاذ الدكتور/ إبراهيم عيد نايل**، أستاذ ورئيس قسم القانون الجنائي – كلية الحقوق – جامعة عين شمس، بوافر الشكر وعظيم الامتنان، فإنني لا أجد من الكلام ما يسعفني بالقول الذي يوفيه حقه، علي تفضله بقبول الإشراف علي هذه الرسالة، وترأسه لجنة الحكم والمناقشة علي هذه الرسالة، وعلي ما منحني من صدر واسع ورحب من نصح وإرشاد، ساعدني به علي إخراج هذا العمل علي هذه الصورة، بالرغم من مشاغله ومسئوليته، وما مر به من ظروف صحية التي لا تخفي علي أحد. فقد طوق عنقي بفضل ومعروف لم أنساه ما حييت، ولن انسي فضله علي وقت وقوفه بجاني وقت وفاة أبي رحمه الله وغفر له، فقد كان لي وقتها سنداً وعوناً، نعم الأب والمعلم، فلن انسي ذلك، مهما حدث، فبارك الله له في عمره وصحته، وحفظ الله له أهل بيته، وأن يمدهم الله بالصحة والعافية، وأن يجزيه الله عني وعن العلم وأهله خير الجزاء.

كما أتوجه بعميق شكري وتقديري إلي السيد الجليل **الأستاذ الدكتور/ حسام رضا السيد**، أستاذ ورئيس قسم القانون التجاري والبحري المساعد – كلية الحقوق – جامعة عين شمس، علي تفضله بقبول الإشراف علي هذه الرسالة رغم أعبائه الكثيرة، والذي كان متعاطفاً معي، و لم يبخل بأي جهد أو مشوره إلي أن اخرج هذا البحث إلي حيز الوجود موضحةً جهده وفضل توجيهاته، نعم المعلم، فأدعو الله العلي القدير أن يبارك له في صحته وعمره وعمله وأن يحفظ له أهل بيته، وأن يمدهم الله بالصحة والعافية، وأن يجزيه الله عني وعن العلم وأهله خير الجزاء.

كما يسعدني ويشرفني أن أتقدم بأسمى آيات الشكر والتقدير إلي أعضاء لجنة المناقشة والحكم علي الرسالة كل من معالي السيد العالم الجليل الأستاذ الدكتور/السيد محمد عتيق، أستاذ ورئيس قسم القانون الجنائي - كلية الحقوق - جامعة حلوان - حفظه الله، عظيم الشكر وخالص التقدير والاحترام، علي تفضله بقبول سيادته المشاركة في لجنة المناقشة والحكم علي هذه الرسالة، حيث ستكون ملاحظاته وتوجيهاته محل اهتمام لتخرج هذه الرسالة علي أفضل ما يكون، فبارك الله له في عمره وصحته وحفظ الله له أهل بيته، وجزاه الله عني وعن العلم خير الجزاء.

والشكر موصول إلي السيد العالم الجليل الأستاذ الدكتور/مصطفى فهمي الجوهري - أستاذ ورئيس قسم القانون الجنائي - كلية الحقوق - جامعة عين شمس - حفظه الله، علي تفضله بقبول سيادته المشاركة في لجنة المناقشة والحكم علي هذه الرسالة، وما تكبده من عناء في قراءة رسالتي المتواضعة وإثراها بملاحظاته العلمية القيمة، حيث تكون ملاحظاته وتوجيهاته محل اهتمام لتخرج هذه الرسالة علي أفضل صورة، فله مني كل الاحترام والحب والتقدير، وأسأل الله انه يبارك له في عمره وصحته، وأن يحفظ له أهل بيته، ويمدهم الله بالصحة والعافية. وأن يجزيه الله عني وعن العلم خير الجزاء.

وأخيرا كل التقدير لأفراد عائلتي وأصدقائي جميعاً علي تشجيعهم لي، وأدعو الله أن يجزي عني كل من ساعد وأسهم في إتمام رسالتي المتواضعة، وأدعو الله عز وجل أن يوفقنا لما يحبه ويرضاه.

وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب

الباحث

نوره محمد أحمد حسين

المقدمة

من سمات الأبحاث العلمية أنها ترتبط بظروف المجتمع الذي تجري فيه، وتحاول أن تعرض للمشاكل التي تواجهه، مع إيجاد الحلول المناسبة لها، وإلا أصبحت ذات قيمة نظرية بحتة لا ترتبط بالواقع العلمي.

أصبح للشركات المساهمة دوراً في غاية الأهمية مع التطورات العصرية الحديثة بالعالم سواء من النواحي التكنولوجية أو السياسية والفكرية وغيرها من نواحي التطور البشري، ومن ثم فتميزت تلك الشركات بامتلاكها دوراً جوهرياً في تطوير وتنمية الاقتصاديات الوطنية بمختلف دول العالم مما يدعم بدوره فكرة تطور وجود الشركات التجارية ولا سيما الشركات المساهمة التي تتبنى مبدأ الحرية التجارية بعيداً عن التقيد بالحدود السياسية والتطور المستمر اعتماداً على مبدأ المنافسة الكاملة مع الشركات جميعها سواء شركات تجارية عملاقة أو شركات متوسطة أو غيرها من الشركات الناشئة مما يساهم بتطور دور تلك الشركات ومساهمتها في تنمية اقتصاديات الدول في جميع أنحاء العالم^(١)

فقد تحولت الشركات التجارية ومنها الشركات المساهمة من كونها مجرد تكتلات أو كونها مجموعة من الأشخاص المتمثلة في صورة المشاريع التعاقدية إلى أداة ذات تأثير فعال بتطورات الدولة وتنميتها الاقتصادية والاجتماعية، وهذا قد دفع بدوره التشريعات الوطنية بمختلف أنحاء العالم إلى وضع ما يلزم من التشريعات والنصوص القانونية اللازمة لحماية الشركات التجارية ولا سيما الشركات المساهمة وتنظيم تعاملاتها وعلاقتها مع الغير بشكل يدفعها لتحقيق الاستقرار والأهداف المرجوة من إنشائها^(٢)

(١) د. محمود صالح قائد الأرياني، اندماج الشركات كظاهرة مستحدثة ، دراسة مقارنة، دار الفكر الجامعي، ط ٢٠١٣، ص ٧.

(٢) د. هشام بو حجر، الحماية الجنائية للشركات التجارية في التشريع الجزائري والمقارن، رسالة دكتوراه ، ط ٢٠١٧/٢٠٨، جامعة باتنة- الجزائر، ص ١.

وفي ظل ما حظيت به الشركات التجارية المساهمة من أهمية كبيرة في نهاية القرن الماضي مع الانهيار السوفيتي وانهيار الشيوعية وبروز الأفكار التحررية على مستوى الحياة السياسية والاقتصادية والفكرية وما تبعها من الدعوة لحرية التجارة اللامتناهية والتي دُعمت بالتطور العلمي والثورة المعلوماتية والتي بدورها شجعت انتشار الشركات التجارية المساهمة على حساب وجود التاجر المفرد^(١) ومن هنا فكان لابد من دراسة الشركات المساهمة والتعمق بدراساتها وحقوقها وكيفية حمايتها فكرياً وجنائياً لعدة أهداف من أهمها ضمان تنظيمها وعدم العبث بمدخرات هؤلاء الأفراد المساهمين بها ومن ثم زعزعة الاقتصاد القومي مما يساهم بدوره في تحقيق أقصى قدر ممكن من النجاح الاقتصادي الوطني.

ولم تكن مصر بمعزل عن هذه التطورات العالمية في المجال الاقتصادي والسياسي وظهور فكرة الحرية التجارية التي لحقت بالتحرريات السياسية الناتجة عن الانهيار الشيوعي السوفيتي، فقد عاشت مصر في سبعينات القرن الماضي تحولا شملت كافة أنحاء الحياة الإنسانية وقد كان المجال الاقتصادي المجال الأكبر الذي ظهرت به تلك التطورات والتغيرات والذي بدوره أثر على الحياة المصرية السياسية والاقتصادية والاجتماعية مما دفع بالمشروع المصري لضرورة التكيف مع الأوضاع وإصدار التشريعات والنصوص القانونية المدعمة للسوق والفكر التجاري الحر وإفساح المجال للتدفقات والاستثمارات العرية والأجنبية بالسوق المصري.^(٢)

(١) د. عادل عبد السميع عبد الفتاح العزباوي، الحماية الجنائية للشركات التجارية، دراسة مقارنة، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، ص ٣: ٥- ولمزيد من التفصيل عن أشكال وآثار التغيرات، انظر ذلك في. ندوة الجرائم الاقتصادية المستحدثة، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، الفترة بين ٢٠- ٢١ ابريل لسنة ١٩٩٣- قسم بحوث الجريمة، ص ١٠ وما بعدها.

(٢) د. عادل عبد السميع عبد الفتاح العزباوي، الحماية الجنائية للشركات التجارية، المرجع السابق، ص ٣: ٥.